الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية: 2023-2027
الدورة العادية الثانية

محضر جلسة

لجنة الصّناعة والتّجارة والثّروات الطبيعية والطاقة والبيئة

عدد 18

4 جويلية 2024

❖ **تاريخ الاجتماع:** الخميس 4 جويلية 2024

❖ **جدول الأعمال:**

* الاستماع إلى ممثلين عن جهة المبادرة حول مقترح قانون يتعلق بتشجيع مشاريع الهيدروجين الأخضر عدد 2024/38.

الحضور:

- الحاضرون: 07
- المعتذرون: 03
- الغـائبون: 00
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 01

بدايـــة الجلســة: س 12 و20 دق **رفع الجلسة:** س 15و30 دق.

أعمال اللجنة

عقدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة جلسة يوم الخميس 4 جويلية 2024 خصصتها للاستماع إلى جهة المبادرة حول مقترح قانون يتعلق بتشجيع مشاريع الهيدروجين الأخضر.

في مفتتح الجلسة وبعد الترحيب بممثلي جهة المبادرة، ثمن السيد رئيس اللجنة أهداف مقترح القانون مؤكدا على أهمية الموضوع الذي تطرق إليه وهو تثمين مادة الهيدروجين الأخضر وتوظيفها في دعم التوجه نحو الطاقات المتجددة المحافظة على البيئة والداعمة للاقتصاد الوطني والمندرجة في إطار الحفاظ على الثروات الوطنية، كما وضح أنّ تثمين مادة الهيدروجين الأخضر تندرج في إطار التوجّه العالمي نحو التحوّل الطاقي والحدّ من الانبعاثات الكربونية، علاوة على ما يمكن أن يوفره من فرص تشغيلية وتنموية متنوّعة.

وعبّر ممثلو جهة المبادرة في بداية كلمتهم عن امتنانهم لحضورهم أمام اللجنة من أجل عرض مقترح القانون وعن فخرهم بما يبذله أعضاء اللجنة من جهد في إطار تسليط الضوء على عديد القطاعات التي تشغل الرّأي العام، وتعميق النقاش والحوار حول الثروات الوطنية ومقدّرات الشعب التّونسي من الثروات الباطنية والتأكيد على المميّزات المناخية واستغلالها في إنتاج الطاقة، وهو المدخل والإطار العام الذي تتنزل فيه هذه المبادرة التشريعية، مبيّنين أن مقترح القانون يأتي في سياق تكريس السيادة الوطنية الطّاقية وحماية حق الأجيال القادمة في ثرواتهم الطبيعية والبيئية، كما يندرج في سياق الاستراتيجية الوطنية الطاقية باعتباره طاقة نظيفة تساهم في خدمة التّنمية المستدامة والاقتصاد الخالي من الكربون.

معتبرين أنّ هذه المبادرة التشريعية جاءت بدافع الحرص على وضع الإطار التشريعي لهذا القطاع، بعد أن تم التأكد من افتقاد المنظومة التشريعية لقانون منظّم لبعث المشاريع المختصة في الهيدروجين الأخضر في إطار تثمين هذه المادة، باستثناء مجلة الاستثمار وبعض القوانين الأخرى التي تشمل قطاع المحروقات دون التطرّق إلى خصوصية الهيدروجين الأخضر، هذا بالإضافة إلى الرّغبة في المساهمة في إيجاد حلول بديلة للطاقات الأحفورية التي تستنزف خزينة الدّولة من العملة الصّعبة نتيجة توريدها، إلى جانب ارتفاع تكلفة إنتاجها وطنيا، إضافة إلى كونها مادة نابضة. في حين أنّ الطاقة المنتجة من الهيدروجين الأخضر تساهم في حماية البيئة من التلوّث وتستثمر في مميزات تونس الطبيعية مثل الشمس والرّياح وغيرها، معتبرين أنّ الهدف الأساسي من

المقترح هو تعزيز الاقتصاد الوطني ودعم برامج الدّولة التشغيلية من خلال المشاريع الاستثمارية، مع التّأكيد على تحميل المسؤولية المجتمعية كاملة للشركات المنتصبة في الغرض.

كما تمت الإشارة إلى ما رصدته جهة المبادرة ضمن فصول مقترح القانون من حوافز وإعفاءات وضمانات لجلب المستثمرين في مجال انتاج الطاقة من الهيدروجين الأخضر ومشتقاته لخلق مناخ استثماري جاذب وتنفيذ مشاريع كبرى قادرة على تغيير المشهد الاقتصادي والتنموي في الجهات الدّاخلية مما يجعل من تونس وجهة عالمية لمثل هذه المشاريع الطاقية المستقبلية ذات التوجّه العالمي، حيث خصصت في مجال الامتيازات الجبائية ما اعتبرته حافزا استثماريا نقديا وضعته تحت عنوان "حافز الهيدروجين الأخضر"، وهو لا يقلّ عن 30% ولا يتجاوز 50% من قيمة الآداء المسدّد ، مع إقرار الأداء على الدّخل المتحقق من مباشرة النشاط في المشروع أو توسعته، هذا إلى جانب إعفاء المعدّات والتجهيزات الخاصّة بإنتاج الهيدروجين الأخضر والموادّ الخام ووسائل النقل المورّدة أو المقتناة محليّا من الآداء على القيمة المضافة، زيادة عن الإعفاءات من الآداء التي تشمل صادرات مشاريع الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، كما شملت الحوافز غير الجبائية السماح للشركات الاستثمارية خلال السنوات العشر الأولى من انتصابها بانتداب عمال وإطارات أجانب في حدود 25% من إجمالي عدد العاملين بالمشروع وإنشاء مكاتب ديوانية خاصّة بتصدير منتوجات المشروع وارداته بالاتفاق مع وزير المالية.

ودار نقاش ثمن من خلاله عدد من أعضاء اللجنة المبادرة التشريعية، وعبّروا عن وجاهة هذا الخيار الذي يندرج في سياق فتح باب النّقاش المعمّق حول قضايا الطاقة والمحافظة على الثروات السيّادية وحماية حقوق الشعب في مقدّراته ومدّخراته، في حين عبّر عدد آخر من النوّاب عن تخوّفهم من تأثيرات انتاج الطاقة من الهيدروجين الأخضر على البيئة واستنزاف المخزونات المائية والمساحات الشاسعة من الأراضي التي يمكن توظيفها في المجال الفلاحي، مؤكدين على ضرورة استثمار الطاقة المنتجة من الهيدروجين الأخضر في الصناعات التونسية والاستفادة منها وطنيا، مع الحرص على أن تكون هذه المبادرة في إطار رؤية وطنية شاملة وإدماج هذه المشاريع في مخططات التّنمية لإضفاء النّجاعة على توجهاتها.

وقد أفاد أحد أعضاء اللجنة أن تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر في تونس لا تزال مرتفعة إذ يتراوح سعر إنتاج الكيلواط الواحد بين 4و5 دنانير، في حين أنّ إنتاج الكيلواط من الكهرباء في حدود 80 مليم، داعيا إلى العمل على تخفيض التكلفة، مبيّنا أنه من الصّعب تعويض الكهرباء المنتجة من الطاقات الأحفورية.

وأضاف أنه من إيجابيات هذه المبادرة خلق بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال وتشغيل اليد العاملة الوطنية، ملاحظا في المقابل أنّ تونس غير معنية بإشكاليات التلوث المناخي، في حين أنها تعاني من نقص في الموارد المائية موضحا أنّ هذه المبادرة التشريعية تقدّم عرضا تنافسيا مع دول الجوار بأقل كلفة، مع إسناد امتيازات جبائية مغرية للمستثمرين الأجانب في غياب الضّمانات والالتزام بالمسؤولية التّنموية والمجتمعية والإسهام في الحفاظ على البيئة.

كما أشار عدد من النواب إلى الإشكاليات المطروحة بخصوص خزن الطاقة الزائدة عن الاستهلاك وما تتطلّبه من استثمارات هائلة لتوفير المعدّات اللازمة، إضافة إلى ضرورة توفير شبكات الربط الخارجي مع الدول الأوروبية لنقل الهيدروجين الأخضر على غرار الغاز والكهرباء، معتبرا أن جملة التحفيزات والتشجيعات غير كافية وتتطلب الإعداد الجيد للبنية التحتية والإصلاحات الإدارية ومراجعة نظام التراخيص.

كما دعا أعضاء اللجنة أصحاب المبادرة إلى العمل على تحقيق التناسق بين النّصوص التشريعية المعمول بها في مجال الطاقات المتجددة والاستثمار فيها والسعي إلى تركيز منظومة تشريعية تثمن وتحمي الثروات الوطنية.

وتعقيبا على ملاحظات عدد من أعضاء اللجنة حول استنزاف الثروة المائية في سبيل إنتاج الهيدروجين الأخضر، أكّد ممثلو جهة المبادرة أنه حسب العديد من الدّراسات والمعطيات الجيولوجية لا خوف على الثروة المائية، وأن التوجّه لإنتاج الهيدروجين الأخضر لا يمكن التعامل معه بمنطق الربح والخسارة إنما تمليه الضرورة في إطار البحث عن مصادر للطاقة النّظيفة واستثمار المميزات المناخية التي تحظى بها تونس واستغلالها على الوجه الأمثل من أجل دعم الاقتصاد الوطني ودفع التنمية. وهو ما يستوجب تهيئة الإطار اللازم من تكوين للكفاءات واليد العاملة المختصة إلى جانب الإطار القانوني والإداري، معتبرين أن المبادرة التشريعية يمكن أن تكون بمثابة منطلقا لعمل تشاركي يوفر الأرضية التشريعية للاستثمار في إنتاج الهيدروجين الأخضر.

كما عبّر أصحاب المبادرة عن استعدادهم للاستفادة من المقترحات والملاحظات التي ستقدّمها اللجنة بغاية تحسين وتجويد صياغة نص مقترح القانون واثرائه.

وفي نهاية الجلسة قرّرت اللجنة مواصلة النّظر في مقترح القانون، وعقد جلسات استماع إلى الأطراف المعنية من أجل تعميق النّقاش حول مضامين مقترح القانون لتطوير محتواه وتجويد فصوله وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

رئيس اللجنة	**مقرّرة اللجنة**
محمد ماجدي	**ريم المعشاوي**